مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العراق يعتزم تصدير النفط الخام و النافثا عبر سوريا تحسباً لأي طوارئ في مضيق هرمز

الكاتب: فراس دالاتي وأحمد رشيد

المصدر: موقع "رويترز" الأخباري/ نُشر بتاريخ 19 حزيران 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

العراق يعتزم تصدير النفط الخام والنافثا عبر سوريا تحسباً لأي طوارئ في مضيق هرمز

الكاتب: فراس دالاتي وأحمد رشيد

المصدر: موقع "رويترز" الأخباري/ نُشر بتاريخ 19 حزيران 2026[1].

أفاد مسؤولون في قطاع الطاقة ومصادر في مصافي النفط في كلٍ من العراق وسوريا، بأن بغداد تستعد لتصدير النفط الخام والنافثا عبر الموانئ السورية، وذلك بعد أن أدت الحرب الإيرانية إلى قطع طرق الشحن الرئيسية للعراق في منطقة الخليج.

وتأتي هذه الخطوة لتوسيع نطاق اتفاقية سابقة كانت تسمح للعراق بتصدير زيت الوقود عبر ميناء بانياس السوري على البحر الأبيض المتوسط، وذلك عقب الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، الذي قلّص بشكل حاد منافذ التصدير الخليجية لثاني أكبر منتج للنفط في منظمة "أوبك".

في السياق ذاته، أكد مسؤولان نفطيّان عراقيّان أن خطط تنويع منافذ تصدير النفط الخام والوقود بما في ذلك المسار السوري ستستمر حتى بعد انتهاء الحرب على إيران وعودة حركة الملاحة في مضيق هرمز إلى طبيعتها، مشيرين إلى أن هذا التوجه يأتي ضمن استراتيجية حكومية مُعتمدة لتقليل اعتماد البلاد على ممر تصدير واحد.

وفي تصريح لوكالة "رويترز"، قال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، سليم الركابي: "تولي الحكومة العراقية ووزارة النفط أهمية قصوى لتنويع طرق تصدير النفط الخام، سيَّما عبر الأراضي السورية".

[1] Iraq to export crude, naphtha through Syria after Hormuz shock. https://www.reuters.com/business/energy/iraq-export-crude-naphtha-through-syria-after-hormuz-shock-2026-06-19/

وأضاف الركابي أن الوزارة، مُمثلة بشركة تسويق النفط الحكومية (سومو)، تواصل "المباحثات والتعاون" مع الجانب السوري لتوسيع حجم الصادرات عبر الجارة الغربية للعراق.

ويُصدّر العراق في الوضع الطبيعي نحو 3.6 مليون برميل من النفط يومياً، وكان يتدفق منها حوالي 3.4 مليون برميل يومياً عبر موانئ البصرة الجنوبية قُبيل اندلاع الحرب على إيران.

وقبل انقطاع تلك الإمدادات، كانت الصادرات العراقية تتركز بشكل رئيسي عبر ميناء خور الزبير المُطل على الخليج، غير أن النزاع أجبر بغداد على البحث عن مسارات بديلة عقب إغلاق مضيق هرمز ووصول مرافق التخزين إلى طاقتها الاستيعابية القصوى.

وتمثّل الحل البديل الأولي، الذي بدأ تفعيله في نيسان/ أبريل الماضي، بنقل ملايين البراميل من النفط العراقي شحناً بالبر عبر الشاحنات (الصهاريج) صعوداً إلى سوريا وصولاً إلى ميناء بانياس، ومن ثم إعادة تصديرها بحراً.

وفي هذا الصدد، قال رئيس المكتب الإعلامي في شركة البترول السورية، محمد الأحدب، إن عمليات التفريغ والشحن مستمرة حالياً، حتى مع وجود توقعات بإعادة فتح المضيق. وكشف الأحدب أن ميناء بانياس بات يستوعب الآن تفريغ ما معدله 900 شاحنة صهريجية يومياً.

من جانبه، أفاد مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية السورية بأن دمشق تخطط لافتتاح منطقتيّن إضافيتيّن للتفريغ ومرافق لوجستية أخرى في بانياس خلال أسبوع، وذلك لاستيعاب تدفقات النفط الخام والنافثا القادمة من العراق.

وفيما يتعلق بحجم الإمدادات، كشف مسؤولان في وزارة النفط العراقية أنه من الممكن بدء شحن النفط الخام إلى سوريا بمعدل يصل إلى نحو 50 ألف برميل يومياً، بمجرد جاهزية منشآت التحميل في الموانئ، في حين لم تُعلن حتى الآن أي تفاصيل رسمية بشأن مستويات صادرات النافثا المخطط لها.

وأفاد مسؤولون عراقيون وسوريون بأنه من المتوقع انطلاق صادرات الوقود عبر الشاحنات (الصهاريج) في أوائل تموز/ يوليو المقبل، بالتزامن مع الترتيبات التي تجريها شركة تسويق النفط العراقية (سومو) لافتتاح مكاتب تمثيلية لها في ميناء بانياس.

عوائد ورسوم العبور

وفيما يخص الجانب المالي، أفاد مسؤولون في وزارة النفط العراقية بأن سوريا تتقاضى رسوم عبور (ترانزيت) عن شحنات زيت الوقود، يجري سدادها عبر المشترين والوسطاء بدلاً من دفعها بواسطة شركة تسويق النفط العراقية (سومو) بشكل مباشر، في حين لم يتسنَّ لوكالة "رويترز" تحديد القيمة الدقيقة لهذه الرسوم أو الآلية التفصيلية لتحصيلها.

وكانت "سومو" العِراقية قد منحت في نيسان/ أبريل الماضي عقوداً لتوريد نحو 650 ألف طن متري من زيت الوقود شهرياً للفترة من نيسان إلى حزيران لنقلها براً عبر الأراضي السورية.

يُذكر أن العراق كان قد سجّل رقماً قياسياً بتصدير 18 مليون طن من زيت الوقود في عام 2024 (بما يعادل 1.5 مليون طن شهرياً)، وتُشير البيانات المتاحة لعام 2025 إلى استقرار الصادرات عند مستويات قريبة من تلك المسجلة في أواخر عام 2024.

وتظهر بيانات الملاحة البحرية الصادرة عن مجموعة بورصة لندن (LSEG)، أن شحنات زيت الوقود العراقي المارّة عبر سوريا وصلت إلى وجهات متعددة في أفريقيا وأوروبا، حيث رست آخر ناقلة في ميناء الإسكندرية بمصر في 9 حزيران/ يونيو.

وتأتي هذه التطورات في وقت تسعى فيه سوريا، في عهد الرئيس أحمد الشرع، إلى إعادة الاندماج في الاقتصاديّن الإقليمي والعالمي، بعد عقود من حكم أسرة الأسد ونحو 14 عاماً من الحرب التي دمرت اقتصاد البلاد وتركتها في عزلة سياسية ومالية خانقة.

وكان نائب الرئيس التنفيذي للشركة السورية للنفط (SPC)، أحمد قبه جي، قد صرّح لوكالة "رويترز" في آيار/مايو الماضي بأن سوريا تعاني من محدودية بنيتها التحتية، لكنها تعمل جاهدة على رفع قدراتها اللوجستية لتفريغ وإعادة تصدير المنتجات الوقودية العراقية.

مخاطر لوجستية وتحديات ميدانية على الطريق

ورغم الحرص العراقي على استمرار التدفقات، فإن الطريق البري الممتد نحو ميناء بانياس يظل محفوفاً بتحديات لوجستية وأمنية كبرى، إذ تعرضت شبكات الطرق السريعة لدمار كبير جرّاء سنوات الحرب. وفي هذا السياق، رصد مراسلو وكالة "رويترز" طوابير ممتدة من ناقلات الوقود العراقية تجاوز طولها 30 كيلومتراً على طول المسار المؤدي إلى الميناء.

ولم تخلُ عمليات الشحن البري هذه من الحوادث الميدانية، ففي حزيران/ يونيو الجاري، اصطدمت ناقلتا وقود عراقيّتان بالقرب من مدينة حمص، مما أسفر عن تسرب آلاف اللترات من الحمولة. وتزامن ذلك مع احتجاجات نظّمها متظاهرون في شمال

شرق سوريا، حيث عمدوا إلى منع مرور صهاريج الوقود العراقية، تعبيراً عن غضبهم إزاء ارتفاع أسعار المحروقات المحلية وتدهور الأوضاع المعيشية.

وفيما يتعلق بالآلية التقنية للعملية، أفاد مصدر مطلّع في منشأة بانياس بأن زيت الوقود العراقي لا يخضع لأي عمليات تكرير أو معالجة داخل المصفاة السورية، بل تقتصر العملية على تفريغ شاحنات الصهاريج حمولتها في منصة بحرية متصلة بخزانات تخزين تقع شمال المصفاة، ليُصار إلى ضخ الوقود مباشرة إلى ناقلات التصدير المنتظرة في عرض البحر.

وفي غضون ذلك، تسعى دمشق إلى إيجاد بدائل مستدامة لنقل الوقود، حيث أكد أحمد قبه جي، من الشركة السورية للنفط (SPC) في أيار/ مايو الماضي، أن سوريا تعمل حالياً على إعادة تأهيل خطوط الأنابيب التي تضررت جرّاء الحرب بهدف استبدال مسار الشاحنات البرية المُجهد والمكلف.

في هذا الصدد، أشار مسؤول في وزارة النفط السورية إلى أن خط أنابيب النفط الرابط بين العراق وسوريا قادر عند جهوزيته الكاملة على ضخ ما يصل إلى 300ألف برميل يومياً.

***